



عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

قراءة أولية للبيان الرئاسي من مجلس الأمن عن سورية

ورقة تحليلية
مسار السياسة والعلاقات الدولية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سورية والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

www.OmranDirasat.org الموقع الإلكتروني

info@OmranDirasat.org البريد الإلكتروني

تاريخ الإصدار 20 آب/ أغسطس 2015

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

تهديد

صدر بيان رئاسي عن مجلس الأمن بتاريخ 17-8-2015 يؤكد على حتمية الحل السياسي المتمثل في بيان جنيف في سورية، ويؤيد "نهج" دي مستورا الذي يوصي بإجراء مشاورات ومناقشات أكثر تركيزاً مع الأطراف السورية في إطار أربعة فرق عاملة في مسارات السلامة وحماية المدنيين، العملية السياسية والدستورية، المسائل العسكرية والأمنية ومكافحة الإرهاب، وأخيراً استمرار الخدمات العامة وإعادة إعمار سورية والتنمية.

طرح البيان للمصادقة أول مرة عقب تقديم دي مستورا تقريره عن مشاورات واسعة أجراها مع قطاعات مختلفة من ممثلي الشعب السوري، وأخر صدوره الحصول على موافقة جميع دول الأعضاء كما تقتضي الحاجة، فيما يبدو أن مجزرة دوما الأخيرة قد عجلت من إصداره بسبب الإحراج التي أوقعت فيه مؤيدي النظام في المجلس. وفي حين لا تلزم البيانات الرئاسية غير أعضاء مجلس الأمن، إلا إنها تعتبر بمثابة إعلان سياسي حول التزامهم بتحقيق ما ورد فيها. وسبق أن أصدر مجلس الأمن بيانات مماثلة في الحالة السورية ترجمت لاحقاً إلى قرارات، كالقرار رقم 2139 القاضي بإدخال المساعدات الإنسانية إلى سورية دون موافقة النظام. نقدم في الورقة قراءة أولية للبيان الرئاسي، ونخلص فيها إلى مجموعة من التوصيات المبدئية لقوى الثورة والمعارضة للتعامل مع الواقع الجديد الذي فرضه البيان.

تحليل البيان الرئاسي

تبين القراءة الأولية للبيان أنه لا يُلغي جنيف على نقيض ما تم تداوله في أوساط المعارضة السورية، إلا أنه يتبنى خطة عمل دي مستورا لدفع المفاوضات، والتي تدعو السوريين إلى محادثات تتناول مواضيع محددة، في شكل موازٍ أو متزامن، عبر مجموعات عمل "تبحث مختلف جوانب الانتقال السياسي بإشراف "لجنة قيادية". وتتكون مجموعات العمل من فرق تعمل على تقديم مقترحات عملية وتوافقية جديدة ضمن أربعة مسارات رئيسية، أولها تتمثل بحماية المدنيين وإنهاء الحصار والافراج عن المعتقلين (اجتماعي)، والثاني يتعلق بالقضايا المختصة بالعملية السياسية والإصلاح الدستوري (سياسي)، أما الثالث فيركز على المسائل الأمنية والعسكرية (أمني)، انتهاءً بالمسار الرابع والأخير والذي يُعنى بإعادة إعمار البلاد وتطوير وإنشاء المؤسسات العامة (إعادة إعمار). في حين يعمل المبعوث الدولي دي مستورا على تجميع نقاط التوافق حول كل مسار، للدفع باتجاه تطبيق وتنفيذ خطة متكاملة بالاستناد عليها.

يأمل دي مستورا بإحداث حلحلة للجمود الذي يسود المشهد السياسي السوري متبعاً سياسة التدرج والتفكيك، والتي سبق وطبقها في خطة تجميد القتال في حلب. ويختلف البيان الرئاسي الأخير عن بيان جنيف (أو جنيف 1) كونه يسعى إلى جدولة وحل ارتباط الخطوات التشاورية المؤدية للوصول إلى مفاوضات سياسية، مما قد يؤدي في هذه المرحلة، بشكل مقصود أو غير مقصود، إلى جدولة تنفيذ بنود الحل السياسي هرباً من صعوبة الحصول على توافق سوري حول أي حلول شاملة، بالإضافة إلى تعميق وتعزيز الفصائلية لدى المعارضة والنظام.

يؤكد المخاوف السابقة اعتماد خطة دي مستورا مبدأ المفاوضات متعددة الأطراف، بخلاف الإبراهيمي الذي أشرك النظام والائتلاف فقط في مفاوضات جنيف 2، مما يمكن اعتباره محاولة جديدة في تمهيد المعارضة وإنهاء دور الائتلاف أو تحييده. حيث يعتمد تشكيل مجموعات العمل على إشراك أكثر من طرف استمراراً لنهج دي مستورا الذي دعا في وقت سابق أكثر من 200 مجموعة تمثل ثلاثة قطاعات: سياسية وعسكرية ومجتمع مدني إلى مشاورات موسعة في جنيف خلال نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيو 2015 وكان الائتلاف أحد هذه المجموعات. ويمكن اعتبار البيان الرئاسي ترجمة عملية لبدء التقاء الرؤية الروسية مع الرؤية الأمريكية والأوروبية، خصوصاً وأن البيان يدعو إلى الاستفادة من المبادرات الأخيرة في اجتماعات موسكو والقاهرة وباريس وأستانا، ويتابع بأنه لا بد من "مشاركة كاملة من جميع شرائح المجتمع السوري"، الأمر الذي يشجع روسيا في الدفع نحو اعتماد مجموعة موسكو 1 و2 والبدء في مفاوضات رباعية في جنيف أو فيينا يكون سقفها تشكيل هيئة حكم انتقالي مع بقاء بشار الأسد حتى الانتخابات القادمة على الأقل.

أما على صعيد المشاركة الدولية في العملية فقد طرح دي مستورا فكرة إنشاء مجموعة اتصال دولية هدفها دون شك تسيير العملية التفاوضية بين جميع الأطراف المشاركة، ولكنها بالأساس لضمان عدم عرقلة جهود المبعوث الدولي في الوصول إلى خطة نهائية. يعطي البيان دفعاً لمجموعة الاتصال الدولية في محاولة لخلق مرجعية دولية شبيهة بمجموعة العمل التي صاغت بيان جنيف حول الانتقال السياسي في سورية، ومن المعتقد أن يتم دعوة إيران للمشاركة فيها لا سيما بعد انحصار الاعتراض حول الدور الإيراني بالسعودية فقط، وتراجع الولايات المتحدة عن موقفها القديم الراض لمثل هذه المشاركة.

وبالتالي يمكن تلخيص بيان مجلس الأمن بالبند التالي:

1. لا تدخل عسكري مهما استمرت المعاناة الإنسانية داخل سورية، ومهما استفحل إجرام النظام.
2. تمهيد للمعارضة المتمثلة بالائتلاف والمتمسكة بضرورة رحيل بشار الأسد قبل الخوض بتشكيل هيئة حكم انتقالي وفق بيان جنيف.
3. السعي نحو ضم إيران إلى مجموعة الاتصال الدولية حول سورية رغبة منها بالعودة إلى التعاون الإقليمي والدولي بعد الاتفاق النووي.

توصيات للائتلاف الوطني السوري ولقوى المقاومة الوطنية

تحتّم مجريات المسارات السياسية المتعددة على الائتلاف الوطني السوري ضرورة استثمار الموقف سعياً لتغيير قواعد اللعبة أو لإفشال بعض هذه المخططات على أقل تقدير، فجولتان من التفاوض، فيما لو تمتا، قادرتان على تجاوزه، ليصبح أمامه خياران إما المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف، وبالتالي الاعتراف بكونه طرف مفاوض كأى طرف آخر، وتخليه عن احتكار تمثيل المعارضة السورية أو الشعب السوري، أو مقاطعة المفاوضات، وبالتالي إطباق العزلة الدولية عليه.

لذلك يتوجب على الائتلاف التحرك خارج أطر عمله السابق والعمل على خلق نمط جديد لتحسين خياراته، وسعياً للخروج من المأزق، ويقوم أساسها اليوم على الحراك في الأطر التالية:

1. طرح مبادرة جادة تتبناها الكتائب وقوى المقاومة الوطنية العسكرية والمدنية. ويمكن البدء بتوقيع مذكرة تفاهم بين الائتلاف والكتائب الكبرى يتضمن خطة عمل مشتركة.
2. إفشال مخطط المفاوضات الرباعية من خلال التحامه مع قوى الثورة ومن خلال الدفع بتحقيق انتصارات نوعية تؤثر على ميزان القوى على الأرض وتفشل مخطط النظام وإيران في إطباق سيطرته على مؤسسات الدولة ورسم حدود سورية المفيدة.
3. العمل على استرداد وظائف الدولة من النظام إلى المعارضة عبر برامج متعددة يمكن تطبيقها من المرحلة الراهنة تنقل الشرعية العملية والواقعية إلى يد المجالس المحلية.

وإذ أن حلفاء النظام الروسي والإيراني يعملون اليوم على قدم وساق من أجل تسريع الحسم وفق محدداتهم الخاصة التي تفرضها مصالحهم القومية والاستعمارية، لا يزال للائتلاف الوطني السوري هامش من الحركة ضمن ما يقدمه تقاطع مصالح الشعب السوري مع مصالح الدول الصديقة.

ويمكن لقوى الثورة الاستثمار في مواقف الدول كالتالي:

1. تركيا: إن تشكيل منطقة أمنة في الشمال السوري سيحدث تغييراً في المعادلة التي يعمل عليها الروس اليوم، ولكن سرعة تحرك أنقرة مهم في استباق العملية السياسية التي يسوق لها الروس اليوم.
2. الدول الصديقة: زيادة دعم الدول الصديقة للائتلاف الوطني بهدف تقويته في وجه محاولات تمييع المعارضة السورية، واستمرار الائتلاف في نهجه في الانفتاح لقوى المعارضة الأخرى في سبيل استصدار مواقف أكثر حزمياً منها تجاه نظام الأسد.
3. السعودية: حيث لا تزال السعودية تحتفظ بأوراق ضغط تحول دون إشراك إيران في المجموعة الدولية المساندة للمفاوضات الرباعية.



عمران
للدراستات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies



Turkey, Istanbul
Tel. +90 (212) 263 41 74 - Fax. +90 (212) 263 41 75
www.OmranDirasat.org - info@OmranDirasat.org